الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/34/5
8 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى البيان الذى أصدره المشتركون في ندوة الأمم المتحدة الدراسية عن العلاقات المتبادلة فيما بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ، التي عقدت في استكهولم في الفترة من ٦ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ . وقد اشترك في رئاسة الندوة ، التي استضافتها حكومة السويد سعادة السيد هانز بليكس ، وزير خارجية السويد ، والسيد ك . دادزى ، المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . وقد ضمت مجموعة من المشتركين المعنيين عناية شديدة والمنشغلين بقضايا اليوم المتعددة الجوانب والملحّة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وترد قائمة المشتركين في نهاية البيان .

ويشير المشتركون الى أن المجتمع العالمي يهتم اهتماما متزايدا بمشاكل التنمية المتعددة الجوانب . وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد تماما فهم جميع المصاعب الخفيّة التي تنطوى عليها عملية التنمية المعقدة ، يتزايد حدة ادراك العالم لاوجهها العديدة والصلات العميقة التي تتخللها . وقد ظهرت تحليلات لهذه المشاكل ووضعت مبادئ توجيهية تتعلق بها والمجتمع العالمي منهمك في المهمة الملحة والشاملة ، وهي اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يفضي الى تعجيل التقدم الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية .

ومن ثم يعالج التقرير عددا من القضايا ذات صلة مباشرة بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحت العديد من بنود جدول أعمال الجمعية العامة ، وبصفة خاصة البند ٥٥. وبناء على ذلك أرجو التفضل بتعميم البيان المرفق طيه بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة تحت البند ٥٥ من جدول الأعمال .

(توقيع) آندرز تونبورغ
السفير
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

../..

المرفق

بيان ندوة الأمم المتحدة عن العلاقات المتبادلة فيما بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية. استكهولم ، ٦ - ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩

١ - أخذ المجتمع العالمي في السنوات الأخيرة يزداد اهتماما بمشاكل التنمية المتعددة الجوانب . وعلى الرغم من انه لم يتم بعد تماما فهم جميع المصاعب الخفية التي تنطوي عليها عملية التنمية المعقدة ، تتزايد حدة ادراك العالم لأوجهها العديدة والصلات العميقة التي تتخللها . وقد ظهرت تحليلات لهذه المشاكل ووضعت مبادئ توجيهية تتعلق بها والمجتمع العالمي منهمك في المهمة الملحة والشاملة وهي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يفضي الى تعجيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية .

٢ - وأسفرت المناقشات الدولية الكثيفة عن ادراك أنه لا يجوز أن تعالج مشاكل التنمية كلا على حدة وانما ككل مترابط كي تسفر عن نتائج واقعية متعلقة بالسياسة من أجل العمل . ونشعر بالاغتباط والتشجيع من مبادرة حكومة السويد بالدعوة الى عقد هذه الندوة عن العلاقات المتبادلة فيما بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، في استكهولم في الفترة من ٦ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ . وقد عرضنا في البيان الحالي تعليقاتنا وآرائنا استنادا الى المداولات التي اجريناها في الندوة . ورغم انه قد لا تكون لدينا بالضرورة آراء متماثلة حول كل مسألة ، فان البيان يعكس توافق آرائنا بشأن الاتجاهات العامة والآثار المترتبة على السياسة بشأن القضايا المترابطة التي ناقشناها * وسيصدر على حدة تقرير عن الندوة تعده الأمانة العامة للأمم المتحدة .

العلاقات المتبادلة : بعض الأمثلة

٣ - تتجلى العلاقات المتبادلة فيما بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية في العديد من العمليات في النظم الاجتماعية - الاقتصادية والتكنولوجية والايكولوجية المعقدة التي يتكون منها المجتمع المعاصر . وفيما يلي البعض منها . فالنمو السكاني والاقتصادي السريع يحفز الطلب على الموارد النادرة ويكثف استعمال الموارد فيؤدي ، في جملة أمور ، الى انحطاط البيئة وتناقص انتاجية الموارد . ولن يقتصر فقد الأرض وتزايد الفقر الناجمين عن الضغوط السكانية على تخفيض أساس الموارد بل سيؤدي ايضا الى المزيد من الانحطاط البيئي . وتدفقات الهجرة من

---

* الآراء المعرب عنها في البيان هي آراء المشتركين بصفتهم الشخصية وليست بالضرورة آراء الحكومات أو المنظمات التي ينتسبون اليها . وترد قائمة بأسماء وعناوين المشتركين في نهاية البيان .

معظم المناطق الريفية في البلدان الفقيرة الى المناطق الحضرية الكبرى تخلق أشكالا من الفوضى الايكولوجية والاختلال الاجتماعي . ولن يكون فهم هذه التدفقات والتفاعلات بين القطاعات الريفية والحضرية كاملا دون أن يصاحبه فهم للعوامل المحددة للتصنيع ما له من عواقب ، على كل من الصعيدين الوطني والدولي .

٤ - وفي الحطب مثال واضح على ذلك ، فهو المصدر الرئيسي للطاقة في الكثير من البلدان النامية . وان أثر الزيادة السكانية السريعة والقصور في تنمية مصادر اخرى للطاقة يتمثل في تكثيف الطلب على الحطب ، فيوسع الفجوة التي تفصل بين العرض والطلب ويجعل من زيادة تكثيف قطع الاخشاب البديل الوحيد للفقراء . ونظرا للطابع المحلي لتوريد الاخشاب ، فان قطع الاخشاب المكثف يضغط ضغطا مركزا على الاشجار الكاسية للأرض وغيرها من النباتات الحراجية مما يؤدي الى انقراض الاحراج ومن ثم التدهور في الانتاجية الزراعية عن طريق الانهيارات الارضية والفيضانات وتآكل التربة بل والتصحر .

٥ - وليست الآثار السلبية متأصلة بالضرورة في العلاقات المتبادلة . وهناك مثل بسيط للأثر الايجابي تتيحه العملية التي تؤدي فيها التنمية البشرية عن طريق التعليم والتدريب الى تحسين استعمال الموارد الطبيعية والى ارتفاع الانتاجية . كما تسهم في انخفاض الخصوبة البشرية وفي تناقص الضغط السكاني .

٦ - ومن شأن زيادة فهم هذه التفاعلات ان يساعد على تعيين نقاط ذات قوة لقبول وتطبيق سياسات مناسبة ، وبذلك يجعل انماط استعمال الموارد واستهلاكها ونمو السكان وتوزيعهم أكثر وضوحا . ويلزم اجراء بحوث مستمرة لتعزيز فهمنا ، الا أن اتخاذ اجراءات تتعلق بالسياسة لا يجوز أن ينتظر نتيجة بحث جديد .

٧ - فلقد تطرقنا الى بعض نواحي التفاعلات فيما بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية في الاقسام الاربعة التالية تحت عنوين طاقة التحمل ، والتنمية البشرية ، ونواحي التباين وأساليب الحياة ، واستعمال الموارد . كما أن هناك ترابطا وثيقا بين التنمية والمسائل التجارية والنقدية والمالية ، وهو موضوع لا يدخل ضمن اختصاص الندوة وانما اشير اليه فيما يتصل بالمقتضيات لنظام اقتصادي اكثر انصافا ورشدا . وبوضع هذا نصب الاعين ، أصبحت الحاجة الى قوة دافعة جديدة في الحوار بين الشمال والجنوب ، تشمل جميع القضايا الحرجة في التعاون الاقتصادي الدولي ، أكثر الحاحا منها في أي وقت مضى .

طاقة التحمل

٨ - يفيد مفهوم طاقة التحمل ضمنا امكانية اعالة السكان الآخذين في النمو عند مستويات معيشة متزايدة في الارتفاع . ورغم اننا مازلنا غير قادرين على تقرير مكان " الحدود الخارجية " فاننا نلاحظ مع القلق ان بعض انماط الانتاج والاستهلاك تجهد طاقة التحمل عالميا واقليميا ووطنيا .

٩ - وثمة مثال مثير على هذا الخطر يتمثل في الأثر الطويل الأجل المحتمل لأنشطة الانسان على المناخ . وقد أشار مؤتمر المناخ العالمي ، الذى عقد في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، الى انه نتيجة لاستمرار احراق الوقود الاحفورى وربما نتيجة ايضا لانقراض الاحراج في جميع انحاء العالم ، يتزايد ثاني اكسيد الكربون في الجو بنسبة حوالي ٤ في المائة كل ١٠ سنوات . واذا ازدادت سرعة هذا الاتجاه أو حتى استمرت على ما هي عليه ، فقد ترتفع تدريجيا درجة حرارة الطبقات السفلى من الغلاف الجوى مما قد يؤدى الى حدوث تغييرات في انماط درجة الحرارة وهطول الأمطار عالميا بما يترتب على ذلك من آثار شديدة الاهمية بالنسبة للكثير من جوانب الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك الزراعة وانتاج الطاقة .

١٠ - ونعتقد ان طاقة التحمل ليست مفهوما استاتيا وانما ديناميا . ويمكن تحسينها أو توسيعها عن طريق اعتماد استراتيجية انمائية تشمل مجموعات مترابطة من الاهداف والتدابير وعن طريق تقدم التكنولوجيا وعن طريق الادارة السليمة للموارد واستعمالها استعمالا منصفا .

١١ - وكان هناك تطور جديد يدعو الى التشجيع هو التقبل على نطاق واسع لاهمية المسائل السكانية في سياسة التنمية . وللمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب ، بدأ ينخفض معدل نمو السكان في العالم ، رغم انه مايزال من المرجح ان يكون عدد الافراد الذين يضافون سنويا الى سكان العالم اكثر من الرقم الحالي البالغ ٨٠ مليون نسمة .

١٢ - وغالبا ما تكون حالات الهجرة الدولية اعراضا لضغط سكاني تفاضلي . وماتزال امكانات الهجرة الدولية الطوعية للتخفيف من هذا الضغط على الموارد والبيئة والتنمية غير مستغلة بسبب عوامل سياسية وغيرها من العوامل .

١٣ - ويمكن تعزيز توفر الموارد وزيادتها بتقدم التكنولوجيا وبالادارة السليمة للموارد . ان النشاط البشرى لا يعطي الموارد وانما يحددها على المدى البعيد . وهناك الكثير من الموارد التي يحتمل ان تكون متاحة . ومن الملح بصفة خاصة دراسة وادراك الفوائد التي يحتمل ان تنجم عن تنمية المصادر المتجددة للطاقة .

١٤ - وفي الزراعة يبدو انه من الضرورى تعريف وتشجيع ثورة زراعية ثالثة ، بعد ثورة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، التي قامت في جوهرها على أساس مدخلات طبيعية وبيولوجية ، وثورة القرن العشرين ، التي قامت على وجود طاقة وفيرة ورخيصة . وينبغي تكييف تقنيات هذه الثورة الجديدة حسب كل بيئة ، الا انه ينبغي ان تشترك جميعها في ان تقوم على أساس مدخلات متجددة الى حد اكبر بكثير مثل تثبيت النتروجين الطبيعي ، والانتفاع انتفاعا أفضل بالتمثيل الضوئي ، وتربية النباتات والحيوانات ، والربط بين زراعة المحاصيل والحراجة ، والزراعة المائية .

١٥ - ونحن نعلق أهمية كبيرة على تكثيف التعاون الدولي للادارة العالمية للموارد . ويجب أن يتمشى هذا تماما مع مبدأ ممارسة السيادة الوطنية الدائمة على الموارد الطبيعية . ومن الضرورى وضع نظام للرصد والمساعدة في ادارة هذه الموارد على أساس رشيد . ويجب ان يتيح هذا النظام للبلدان النامية الحصول على نصيب منصف في الاستعمال العالمي للموارد الطبيعية . ولهذا الغرض، ينبغي أن تشتمل اى سياسة دولية ملائمة على معايير والتزامات ؛ وينبغي ان تمنح معاملة خاصة للحاجات الانمائية في توزيع الامدادات .

التنمية البشريـــة

١٦ - يجب النظر الى التنمية البشرية من منظور أوسع . فالانسان عامل من عوامل التنمية وهدف التنمية على حد سواء .

١٧ - ولا يتميز الانسان عن الطبيعة الا أنه عنصر واحد في نظام كلي . وأى رأى آخر في علاقة الانسان بالطبيعة هو ضرب من المكابرة ، ومن المرجح أن يقلل من طاقة تحميل الارض . فالتعليم عملية لتزويد الانسان بفهم واحترام هذه العلاقة . بيد أنه لا يمكن للتعليم أن يكون فعالا الا اذا طرأ تحسن على ظروف الفقراء الاجتماعية والمعيشية .

١٨ - ان قدرة البشرية على ادارة الموارد ادارة سليمة تعتمد في المقام الأول ، على التكنولوجيا والهياكل الاقتصادية والاجتماعية . بيد ان التربية ، والتعليم الرسمي وغير الرسمي ، وتنميـــة المهارات ، والتدريب والاتصالات أمور تتساوى في الأهمية . وقد تسنى تعمير البلدان الاوروبيـــة فيما بعد الحرب في فترة وجيزة نسبيا لأنه كان مايزال لديها المقومات الأساسية لهيكل المـــوارد البشرية . وبمجرد أن يتدرب الانسان فانه يعيل نفسه على نحو أيسر ويكون قادرا على كسب قوته .

١٩ - وهناك صلات متبادلة بين التنمية البشرية والظروف الاجتماعية . فقد ظهر بالفعل انخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة بسبب تحسين التعليم والرعاية الصحية الأولية . كما ظهر ان سياسات المستوطنات البشرية المناسبة تشجع توزيع السكان والانشطة الاقتصادية توزيعا جغرافيا اكثر توازنا . ومن شأن تحسين قدرات الناس أن يساعدهم على تحقيق مشاركة أفضل وترقب حدوث تغيير فـــي المستقبل . وتتعزز بذلك قدرة البشر ووظيفتهم ، اللتان لا يمكن الاستعاضة عنهما ، في حـــل المشاكل ، ويزداد ثراء نظم القيم وتكاملها على نحو أوثق . وتمثل المساواة بين الرجل والمرأة عنصرا لا يتجزأ من التنمية البشرية .

نواحي التباين وأساليب الحيـــاة

٢٠ - تعتبر مسألة أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة أحد أهم مصادر الصراع في العالم اليوم . وهي تظهر بصورة حاسمة الطبقية في العالم سواء على المستوى الدولي ، أو المستوى المحلي . وهي تأجج نيران مواجهة كبرى في العالم ، حيث تريد البلدان المتقدمة النمو الحفاظ على مابلغته مـــن مستوى معيشة - بل والارتفاع به - وتسعى البلدان النامية الى تحقيق مستويات معيشة مقبولة لشعبها .

٢١ - وينطوى الأمر على ثلاث نواحي يتزايد الصراع بينها . أولاها الهيكل العالمي للعلاقـــات بين الموارد والبشر الذى استولت فيه اقلية من البلدان ، باتباعها لأسلوب حياة يتسم بالتبديـــد ، على جزء كبير من موارد العالم . أما الناحية الثانية فهي تفشي أسلوب الحياة ذاته لدى الطبقات المسيطرة في العالم الثالث ، مما أبرز الانقسامات داخل هذه المجتمعات وفيما بينها . وتنشـــأ

الناحية الثالثة عن الناحيتين السابقتين وتتخذ شكل صراع آخذ في التزايد على امكانية الوصول الى موارد العالم وتوزيعها والرقابة عليها من أجل الحفاظ على مستويات الاستهلاك في العالم الصناعي ولدى الطبقات الممتازة في البلدان النامية وزيادة تلك المستويات .

٢٢ - وهكذا فان قضية الانصاف ذات أهمية رئيسية بالنسبة لدراستنا للسكان والموارد والبيئة والتنمية . ومن الجلي أن التغيير الأساسي في الشمال ، الذى يصاحبه تعديل جوهرى في العلاقات الدولية ، ينطوى على أهمية بالغة بالنسبة للتغيير الهيكلي العام في العالم . بل ان هذا التغيير متطلب أساسي لتحقيق تنمية بشرية وتقدم اقتصادى ثابتين ومتواصلين لدى البلدان النامية ، حيث أن هذه العملية تنطوى على منافسة على الموارد التي استولت البلدان المتقدمة النمو على جزء كبير منها .

٢٣ - وهناك حاجة ماسّة الى انماط جديدة للاستهلاك والتنمية في كل من الشمال والجنوب تكون أقل تبديدا ، وسليمة بيئيا ، ويمكن تحمّل عليها اجتماعيا . وللأسباب الواردة من قبل ، تقع المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن على البلدان المتقدمة النمو . وينبغي أن تساعد الانماط الجديدة في التخفيف من العلل التي جلبتها الوفرة في أعقابها .

٢٤ - وان أريد للتغيير في أساليب الحياة في البلدان المتقدمة النمو أن يسهم في التخفيف من الفقر في العالم ، فيجب أن يتصل اتصالا عضويا بتدابير اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وينبغي اجراء اعادة تشكيل اساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية تكون جزءا لا يتجزأ من التغييرات في اساليب الحياة في البلدان المتقدمة النمو وتتزامن مع تلك التغييرات . وينبغي أن يكون الهدف هو القضاء على المظالم ونواحي الاختلال الحالية ، وكفالة اشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا وفعالا في عملية صنع القرارات على الصعيد الدولي ، والقيام ، عن طريق تدابير مدروسة وفعالة ، بتوسيع نقل الموارد اليها توسيعا كبيرا ، وتنظيم تدفق تلك الموارد على أساس أكثر مضمونية وتلقائية .

٢٥ - وفي هذا الصدد ، نلاحظ بقلق عميق الجو غير المواتي حاليا للتعاون الانمائي الدولي . ومن سخرية الاقدار المفجعة في زماننا انه في حين يصبح الترابط المتأصل في الاقتصاد العالمي حقيقة من حقائق الحياة ، يعاني التعاون فيما بين الدول من نكسة ويأخذ في التخلف . وقد نشأت فجوة واسعة بين ما يبدو ممكنا على أساس اعتبارات علمية وتكنولوجية ، وما هو مقبول على الصعيد الدولي الحكومي . وتجعل وسائط الاتصالات الجماهيرية وأنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من عناصر العلاقات الدولية البلدان النامية تعتمد انماطا واستراتيجيات واساليب تنمية لا تلائم بالضرورة تلبية حاجاتها الحقيقية . وتحدث تغييرات في البلدان المتقدمة النمو لا تحفل بالمتطلبات والاهداف الدولية ، وبالتالي فان أثرها يكون غير مثمر في الغالب وأقل دائما من الحد الأمثل . وبناء على ذلك يجب اتخاذ تدابير لتشكيل حركة عالمية تهدف الى اعادة التأكيد على أولوية التنمية . وينبغي لمساهمة البلدان ذات الآراء المماثلة (سواء كانت متقدمة النمو أو نامية) ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشتى الجماعات الاجتماعية أن تقترن بقوة دفع شديدة نحو اقامة مجتمع عالمي عادل .

استعمال الموارد

٢٦ - تعتمد القدرة الانمائية لدى الدول على امكانيات الانتفاع لديها بالموارد الطبيعية التي تتحدّد بدورها بقدرتها على تطبيق التكنولوجيا . ان هناك بلدانا كثيرة غنية بالموارد الطبيعية ، الا انها ماتزال متخلفة لأنها لا تملك بعد القدرة على تسخير التكنولوجيا لتحويل هذه الموارد . ويرجع هذا الى حد بعيد الى القيود التي تفرضها الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وهياكل القدرة والهياكل المؤسسية داخل الدول وفيما بينها على حد سواء .

٢٧ - وقد أدى توفر الطاقة الرخيصة الى استحداث تكنولوجيات تعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقة ، والى اجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك كما أدى ، عن طريق الاستعمال التبديدي ، الى تدهور البيئة . وقد ابرز هذه الاتجاهات النمو السكاني ونواحي التباين في مستويات المعيشة بين الشمال والجنوب .

٢٨ - وتؤثر مشكلة الطاقة بأكثر من طريقة على العلاقات الوثيقة بين الموارد والبيئة والتنمية . ويلزم على المدى القصير ، اتخاذ تدابير صارمة لحفظ الطاقة في جميع البلدان ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو . ويلزم ، على المدى المتوسط ، اجراء تحسينات في الكفاية التكنولوجية واستحداث وتسخير تكنولوجيات جديدة في انتاج الطاقة واستعمالها . ويلزم ، على المدى البعيد تزايد الانتفاع من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٢٩ - وتتطلب هذه الأمور قبل كل شيء ، بذل جهود كبيرة في مجال التعاون الدولي من أجل الاضطلاع بأنشطة بحثية وانمائية ملائمة ، ومن أجل أن تتاح للدول النامية آخر المعارف والتكنولوجيات ومن أجل تعبئة الموارد لزيادة الاستثمار في هذا القطاع زيادة كبيرة . وسيمثل التعاون الدولي في ميدان الطاقة عنصرا اساسيا من عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن المهم بصفة خاصة تنفيذ تدابير جديدة للتعاون والتعاضد فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان . ولا معدى عن الاعتماد والتنفيذ العاجلين لهذه التدابير من أجل الحفاظ على الوحدة والتماسك فيما بين البلدان النامية ، وهما أمران حاسمان لنجاح الدور الذي تقوم به هذه البلدان في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولتعزيز اعتمادها الجماعي على النفس .

٣٠ - والانتفاع الرشيد بالموارد الطبيعية ضروري للتوسع في الزراعة ، وسيظل قضية رئيسية لسنوات عديدة قادمة . وينبغي أن يقترن تطبيق العلم والتكنولوجيا بالتقدير الواسع النطاق للممارسات التقليدية لحفظ الموارد واعادة تدويرها ، التي صمدت للتجربة فترة طويلة ، لاسيما في البلدان النامية . وهذا أمر حتمي في مواجهة التغيير السريع وتزايد الكثافات السكانية . ان استغلال البحار من أجل الموارد الجديدة والتقليدية توخيا للابقاء على مورد منصف من موارد الرزق لجميع شعوب الأرض ، هو مسؤولية مشتركة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وتفويت فرصة اتخاذ اجراء دولي للرصد الحكيم والتوزيع المنصف لما تجود به البحار هو سبّة في جبين المبادئ الأساسية المعلنة التي تؤكدها الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

٣١ - وآثار الانماط السائدة للانتاج والاستهلاك على مدى توفر الموارد المتجددة وغير المتجددة مستقبلا ليست نتيجة مباشرة لتزايد استعمال هذه الموارد فحسب وانما تتوقف أيضا على تأثير التغييرات البيئية . وهذه التغييرات البيئية التي تؤثر على مدى توفر تلك الموارد في المستقبل هي ، على سبيل المثال ، تراكم النفايات والمخلفات الكيميائية في التربة نتيجة الافراط في استخدام الاسمدة غير العضوية ، والقاء النفايات الكيميائية في مقالب النفايات ، وازالة الاحراج ، وتآكل التربة بسبب الافراط في قطع الاشجار ، وامكانية حدوث تغييرات في المناخ ناجمة عن نقصان الرقعة التي تكسوها الاحراج وتراكم ثاني اوكسيد الكربون في الجو . ويمكن أن تؤدى هذه التغييرات البيئية الى تقلص المتوفر من الاراضي الصالحة للزراعة وتخفيض انتاجية الارض .

٣٢ - وان تدابير نزع السلاح ذات اهمية بالغة لتنمية الموارد البشرية والمادية ولتحسين نوعية الحياة ، ولتشجيع التنمية المعجلة للبلدان النامية ، ولاقامة نظام علاقات دولية يستند على الانصاف والعدل .

٣٣ - وتشكل الاسلحة النووية تهديدا مباشرا لبقاء الانسان ، وللبيئة ولعملية التنمية . ويزيد من امكانية نشوب حرب نووية استمرار زيادة المخزونات من الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية واطراد تطورها .

٣٤ - ومن أجل عكس الاتجاه المشؤوم الحالي في النفقات على التسلح ، والتي تناهز حاليا ٤٥٠ بليون دولار كل سنة ، فانه يبدو أنه من الاهمية بمكان وضع الظروف التالية نصب الأعين . أولا ، يتزايد في الحقبة الحالية ضعف صمود الاقتصادات الوطنية بسبب نواحي الترابط الجديدة في النظام الدولي . كما أن الاتجاه في الدول العسكرية الرئيسية الى السعي الى تحقيق مصالح معينة تتعلق بالأمن القومي عن طريق استخدام وسائل عسكرية هو اتجاه خطير . ثانيا ، تلعب التوترات التي ما تزال سائدة بين الشرق والغرب دورا هاما في اضفاء الشرعية على سباق التسلح الجارى بين الدول العظمى . ويبدو أنه من الضرورى تخفيف حدة هذه التوترات من أجل تقليل المخاطر المتأصلة في الحالة الراهنة . ومن شأن هذا ايضا أن يمكن البلدان الصناعية من الاشتراك على نحو أكثر ايجابية في الحوار بين الشمال والجنوب ، ويوفر ايضا موارد - توجه الآن الى غايات يمكن أن تكون مدمرة - لاغراض انمائية بناءة .

ماريا اوغوستينوفيتش ، رئيسية شعبة الطرق الرياضية ، ادارة التخطيط الطويل الأجل ، مكتب التخطيط القومي ، سنغاريا

غ . ارثر براون ، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي

راؤول بريبيش ، مدير استعراض ، اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، الامم المتحدة

هانز بليكس ، وزير خارجية السويد (رئيس مشارك)

مانويل بيريز - غيريرو ، مستشار رئيس الجمهورية ، فنزويلا

اوريليو بيكاى ، رئيس بيت الخبرة الاستشارى "ITALCONSULT" ، ايطاليا

هلين بينيتس ، عضو برلمان ، الفلبين

انغا تورسون ، وكيل وزارة الخارجية ، السويد

أ . هـ . جمال ، وزير المواصلات والنقل ، جمهورية تنزانيا المتحدة

ك . ك . س . دادزى ، المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، الأمم المتحدة (رئيس مشارك)

موشكند دوبي ، الأمين المشترك بوزارة الشؤون الخارجية ، الهند

فليب دى سين ، مدير المشروع المعني بالمستقبل ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (المقرر)

أ . راماشاندران ، المدير التنفيذى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جان ريبير ، وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة

ايجناسي ساكس ، مدير مركز البحوث الدولية للبيئة والتنمية ، فرنسا

رفائيل سالاس ، المدير التنفيذى ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

جانيز ستانوفنيك ، الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لاوروبا ، الأمم المتحدة

الفريد سوفي ، مستشار تقني ، المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية ، فرنسا

لي شاوبو ، نائب الوزير للجنة تعمير عاصمة الدولة ومدير الفريق الرئيسي لحماية البيئة التابع لمجلس الدولة ، الصين

ادوارد صوما ، المدير العام ، منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة

مصطفى ك . طلبة ، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ى . عبدالمجيد ، وزير الزراعة ، السودان

محمد القصاص ، استاذ ايكولوجيا النباتات ، قسم علم النبات ، جامعة القاهرة ، مصر

راجني كوثارى ، رئيس المجلس الهندى لابحاث العلوم الاجتماعية ، الهند

ارنست ميتشانيك ، مستشار خاص بوزارة الخارجية ، السويد

ب . ج . ميد ، خبير استشارى لمشاكل الارصاد الجوية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

بول - مارك هنرى ، مركز البحث من أجل التنمية ، فرنسا

- - - - -